الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Science de Gestion

Département des Sciences commerciale

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

ثانية ليسانس علوم تجارية

مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال

محاضرة 01: مدخل إلى الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي

الأهداف:

- معرفة الفرق بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي

- تمكين الطالب من معرفة المقصود بالمقايضة والمراحل التي مرت بها النقود

قبل التطرق إلى الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي فإنه يتعين أولا معرفة علم الإقتصاد.

أولا: الإقتصاد: علم و نشاط يهتم بقضية اشباع الحاجات غير المحدودة للأفراد من السلع المحدودة. وذلك من خلال وظيفة اشباع الإنتاج (تحويل الموارد من حالتها الأولية أو الخام إلى سلع، ثم وظيفة الإستهلاك التي تقوم على استخدام السلع في اشباع الحاجات. لذلك لدينا ما يسمى بالإقتصاد الحقيقي أو العيني.

ثانيا: الإقتصاد الحقيقي: يسمى أيضا بالإقتصاد العيني، وذلك لإرتباطه بالأصول العينية التي تشبع الحاجات والمتطلبات بطرق مباشرة (كالسلع الإستهلاكية من الطعام والملابس..الخ) أو بطرق غير مباشرة كالسلع الإستثمارية من الالات والمعدات.....).

ونظرا إلى أنه لا يمكن للشخص الواحد (أو الأسرة الواحدة) انتاج كل السلع التي تحتاج اليها، كما أن المنتج الواحد لا تتوفر لديه كل الإمكانيات لإنتاج السلع التي يتخصص فيها، وبالتالي يتعين التعامل والتعاون مع الاخرين في الإنتاج والإستهلاك، ومن هنا وجدت وظيفة ثالثة في الإقتصاد وهي وظيفة التبادل من خلال الأسواق.

وبما أن الإقتصاد الحقيقي (العيني) يمثل القيمة الحقيقية للإقتصاد وهو الأساس لإستمرار الحياة البشرية، ولما كانت عملية التبادل تحتاج إلى مقابل من طرفيها. وأنه من الصعوبة التبادل السلعي (المقايضة)، فقد مرت المجتمعات بإستخدام مجموعة من الأدوات للتبادل (من السلع إلى استخدام النقود) كأحد الأدوات المالية للإقتصاد النقدي لخدمة الإقتصاد الحقيقي. وأصبحت حركة النقود تسير في تيار عكسي ومزامن لحركة السلع.

ثالثا: الإقتصاد النقدي: وسمي الإقتصاد بالنقدي،لما للنقود من أهمية فيه،كما يعبر عن حركة التيار النقدي المقابل للتيار السلعي، وبالتالي يسير الإقتصاد في توازن، ويحدث الإختلال الإقتصادي في حالة عدم وجود أو تباطؤ حركة للسلع (حركة

النقود أسرع وأكبر من حركة السلع)، بحيث زيادة كمية النقود (بشكل غير مقبول اقتصاديا) عن كمية السلع والخدمات تؤدي إلى حدوث التضخم. ونقصان هذه الكمية من النقود (بشكل غير مقبول اقتصاديا) عن كمية السلع والخدمات يؤدي إلى حدوث انكماش غير مرغوب في الإقتصاد، ومن ثمة جاءت أهمية السياسة النقدية. كما أن الأعوان الإقتصاديين (العائلات، المؤسسات الإقتصادية والمالية، الحكومة...الخ)يدخلون في عملية المبادلات ولديهم خيارات مختلفة وممكنة داخل ما يسمى بتنظيم السوق.

ويشترك جميع الأعوان الإقتصاديين في استخدامهم للنقود في الحياة اليومية، فالعامل يحصل على أجر نقدي يمثل دخله،وصاحب الأرض يحصل على ريع الأرض هو دخله النقدي، وصاحب رأس المال يحصل على الربح والفائدة كدخل نقدي.كما أن أفراد المجتمع يشتركون في إنفاقهم بعض من الدخل النقدي، وذلك بشراء السلع والخدمات في مقابل النقود. وبزيادة الدخل عن النفقات، فإن الفرد يحتفظ بما يزيد عن الدخل، وعادة ما يتم ذلك في بنك أو مؤسسة مالية مقابل فائدة نقدية. وفي الحقيقة تعرض النقود بصور عديدة: نقود معدنية، نقود ورقية، نقود مصرفية، وكل هذه الصور مقبولة لدى جميع أفراد المجتمع في التعامل.

ولم تظهر النقود على الوجه التي هي عليه الآن في اقتصاد المبادلة، إلا من خلال تطور تاريخي واكب تطور إنتاج المبادلة، ففي مرحلة مرتبطة بوجود فائض إقتصادي (كمية من الناتج الصافي تزيد على ما يعد استهلاكا ضروريا للمنتجين المباشرين في ظل الظروف الإجتماعية والفنية السائدة، فظهر الإنتاج بقصد المبادلة)، ظهر الإنتاج بقصد المبادلة. ومع مرور الوقت يتم إنتاج جزء من المنتجات بقصد مبادلته بهدف المقايضة، وقد ساعد على ذلك ازدياد النشاط الزراعي الذي يسمح بإنتاج فائض زراعي. وقد أدى انتشار ظاهرة المقايضة أن بدأ المنتج لا يعيش على ناتج عمله وإنما على عائد عمله، الذي يوجهه لإنتاج السلع بغرض المبادلة المباشرة في مرحلة أولى، ثم بهدف المبادلة بواسطة النقود في مرحلة ثانية.

رابعا: اقتصاد المقايضة و الإقتصاد النقدي:

وتجدر الإشارة إلى أن الأكثر بساطة هو اقتصاد المقايضة والأكثر تحضرا وتقدما وتنظيما هو الإقتصاد النقدي. ففي اقتصاد المقايضة وجد الأعوان صعوبات من بينها تكاليف السلع، ووجود نفس الرغبات حول السلع...الخ، ثم جاءت النقود السلعية وهي عبارة عن سلع تستخدم في عملية التبادل ومقبولة كوسيط للتبادل. وبالتالي تتضمن أو تتمتع هذه السلعة بالقدرة الشرائية بين المبادلات،وهذه المرحلة مهدت للمرور إلى الإقتصاد النقدي. وفي الأخير السلعة التي تم اختيارها كنقود ليست مرغوبة أو مطلوبة لمنفعتها أو فائدتها، بل تم اختيارها كسلعة بدون قيمة جوهرية، وهذا ما نسميه بالنقود القانونية.

المقايضة النقود السلعية النقود القانونية

ففي إقتصاد المقايضة يعاني الأفراد من تكاليف معينة تتمثل في صعوبة تحقيق توافق الرغبات لدى المتعاملين في الوقت نفسه وبالقدر نفسه. ومثال على ذلك إذا رغب شخص ما أن يبادل عشرة وحدات من القمح في مقابل الحصول على وحدة تتمثل في حيوان الثور، فإن عملية التبادل لن تتم إلا بوجود شخص آخر يرغب في بيع الثور الذي يملكه في مقابل الحصول

على القمح وليس في مقابل سلعة أخرى. فوق ذلك أجال كل عملية (تكلفة الوقت).كما أن القيمة الذاتية للسلعة قد تتغير في كل عملية مبادلة. الأمر الذي يزيد تكلفة واضطراب للعون الإقتصادي للقيام بعمليات التبادل

أما في الإقتصاد الذي يعتمد على الأسواق، فإن وضعية الأعوان تتحسن. وفي هذه الحالة المبادلون يتجمعون في مكان محدد (السوق) أين تتمركز العروض والطلبات. و تصبح صعوبة التوافق المزدوج وتحديد أسعار التوازن أكثر سهولة.

و قد حدث تطور معتبر بإختيار سلعة معينة كنقود، أي كوحدة لقياس القيم وكوسيط للتبادل استنادا إلى قيمتها الذاتية والتي جعلتها تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالإلتزامات بين الأفراد. وهذه النقود السلعية أداة مبتذلة للتبادل وقاعدة مرجعية لتبسيط نظام السعر. وأصبح لا يستخدم كنقود إلا السلعة التي قيمتها تتمتع بإستقرار كافي حتى يقبلها الأعوان كوسيط للتبادل، فالنقود السلعية يتوجب أن تكون قادرة على الإحتفاظ بالقدرة الشرائية بين مبادلتين. وهذه المرحلة مهدت للإنتقال إلى الإقتصاد النقدي.

وفي الإخير، السلعة التي تم إختيارها كنقود لم تعد مرغوبة لمنفعتها الخاصة بل للفائدة التي تتمثل في دورها لمستخدميها. وهكذا توصل مستخدمي النقود إلى إختيار سلعة بدون النظر إلى قيمتها الجوهرية لإستخدامها كأداة لتسوية المعاملات، وهذا هو مجال النقود القانونية.

والمنحنيات الموالية لـ *Clower* تمثل مجموعة مراحل مختلفة تظهر أن العون الرشيد الذي يرغب في مبادلة السلع ينبغي أن يستخدم نقود تقلص تكاليف المبادلات، تقتصد الوقت، تجعل الإقتصاد أكثر إنتاجية، تسمح بإشباع أكثر سرعة للإحتياجات.

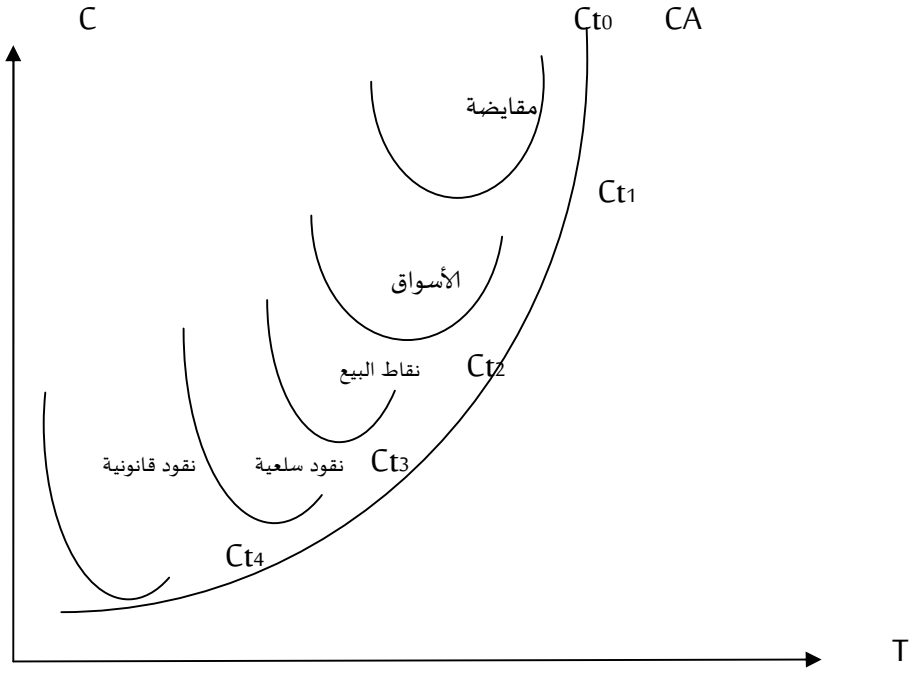

شكل (1): منحنيات Clower للمراحل المختلفة للنقود

في كل مرحلة تتناقص تكاليف المعاملات، فباستعمال النقود تنخفض تكاليف المعاملات و تعد مرحلة أساسية لتنظيم عملية التبادل.